

أثر نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية في السودان

دراسة تحليلية للفترة (1990-2020م)

The Impact of Industrial Sector Growth on Foreign Trade in Sudan An Analytical Study (1990 – 2022)

د. أحمد النور حامد أحمد¹، أ. فاطمة حامد ساكت الإمام (2)

Dr. Ahmed Elnour Hamid Ahmed, Fatma Hamed Sakit Elemam

(1) جامعة النيل الأبيض، السودان. (aikoor23@gmail.com)

(2) جامعة الخرطوم، السودان. (fatimahamed13.a@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2026 /05/16 تاريخ القبول: 2026/09/13 تاريخ النشر: 2026/10/10

ملخص:

تناولت الورقة أثر نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية في السودان (1990 – 2020) وتمثلت المشكلة في السؤال: هل لنمو القطاع الصناعي تأثير على التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات؟ اتبع البحث المنهج القياسي عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبالتحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتوصل البحث الى عدة نتائج : أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة: (القطاع الصناعي، تمويل القطاع الصناعي، تمويل الصادرات، تمويل الواردات) والمتغير التابع (الصادرات والواردات)، إذ تؤثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بنسبة 93%، بالإضافة إلى الدور الفعال لسياسات التمويل في المساهمة في ارتفاع وانخفاض نمو القطاع الصناعي، وأن سياسات التجارة الخارجية ذات تأثير كبير على نمو وتقديم التجارة، توصي الورقة بتبني سياسات اقتصادية تراعي العلاقة الطردية بين نمو الصناعة والتجارة الخارجية بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي من حيث سياسات التمويل والاستثمار وتخفيض الضريبة الجمركية من أجل تشجيع الصادرات والاهتمام بالهيكل الاقتصادي لإنتاج سلع ذات قيمة مضافة ذات عوائد عالية يتم تصديرها إلى الخارج.

الكلمات المفتاحية: نمو القطاع الصناعي، القطاع الخارجي، الصادرات، الواردات.

Abstract:

The research dealt with the impact of the growth of the industrial sector on foreign trade in Sudan (1990 - 2020). The research problem was represented in the following main question: Does the growth of the industrial sector have an impact on foreign trade represented in exports and imports? In order to answer this question, the research followed the standard approach by using the squares

¹ الباحث المرسل.

method. Ordinary minor, specifically the multiple linear regression model, and the research reached several results: the most important of which is the existence of a direct Relationship with statistical significance between the independent variables under study (industrial sector, industrial sector financing, export financing, import financing) and the dependent variable (exports and imports). on the dependent variable by 93%, in addition to the effective role of financing policies in contributing to the rise and fall of the growth of the industrial sector, foreign trade policies have a significant impact on the growth and progress of trade. Accordingly, the researcher recommended the adoption of economic policies that take into account the positive relationship between the growth of industry and foreign trade, in addition to increasing interest in the industrial sector in terms of financing and investment policies, in addition to modifying the customs aspects and foreign trade policies in order to encourage exports, in addition to paying attention to the economic structure in order to produce value-added goods. High returns are exported abroad.

Keywords: Industrial Sector Growth, External Sector, Exports, Imports.

1. مقدمة:

القطاع الصناعي مهم جدا لاقتصاد أي دولة لمساهمة الكبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي تحقيق التنمية المتوازنة حيث يسهم زيادة الصادرات وتقليل الواردات وخلقه لفرص العمل واجتذاب العملات الصعبة، والقطاع الصناعي في السودان مساهمة قليلة جدا مقارنة مع ما يذخر به السودان من مواد خام زراعية أو معدنية أو حيوانية والمواد الخام الأولية لمعظم الصناعات وكل تلك الموارد لا يمكن الحصول منها علي مردود اقتصادي عالي إلا بالتصنيع في ظل التنافس الدولي الدولي على المدخرات المحلية والرأسمالية العالمية لدعم القدرة التنافسية للصناعات الوطنية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقاس تقدم ورقي الشعوب بمستوي تطور إنتاجها الصناعي ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لذلك تعمل الدول على حل المشكلات والعوائق التي تقف في طريقه حتى تؤدي إلي تحسين التجارة الخارجية عن طريق الاستفادة من الإمكانيات والقدرات المتاحة بالقطاع الصناعي لتشغيل الطاقات العاطلة وخاصة في القطاعات ذات الأولوية لما تتمتع به من ميزات نسبية يمكن تحويلها لميزة تنافسية وقدرة علي تحقيق قيمة مضافة عالية يتم تصديرها بدلا من تصديرها في شكل مواد خام إلي خارج البلاد لذلك القطاع الصناعي له عدة فوائد أهمها زيادة صادرات الدولة وجذب العملات الصعبة وتطور الإنتاج المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية وتوفير فرص عمل للشباب وتقليل الأسعار مما يقلل الواردات بالتالي نمو الاقتصاد وتحسين ميزان (الشاذلي : 2021).

■ أهمية البحث

- 1- تتبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية ودور القطاع الصناعي في السودان.
- 2- الدراسة التحليلية للقطاع الصناعي وتطوره وبيان حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- تحليل أثر نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية وتحديد طبيعة العلاقة.

■ أهداف البحث

- 1- قياس تأثير القطاع الصناعي على التجارة الخارجية واستعراض أهم التطورات التي مر بها هذا القطاع.
- 2- التعرف على نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية.
- 3- التعرف على مساهمته في نمو التجارة الخارجية وبالتحديد قطاعي الصادر والوارد.

■ مشكلة البحث : تتمثل في الإجابة على السؤال:

هل أثر نمو القطاع الصناعي على نمو الصادر وهل أدى نموه إلى تقليل الواردات وتشجيع البدائل المحلية؟

■ فرضية البحث:

وجود علاقة بين نمو القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية " الصادرات والواردات.

■ منهج البحث:

تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي توصيف حالة الاقتصاد وجمع البيانات وتحليل السياسات وتحديد فترات التحول والمنهج القياسي من خلال بناء نموذج رياضي لقياس العلاقة بين المتغيرات باستخدام

■ الدراسات السابقة:

1- دراسة (ثريا , 2011): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول الدراسية (السودان/مصر/السعودية) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في هذه البلدان ومشكلة البحث لماذا لا تتنوع صادرات هذه الدول رغم الطلب المتزايد علي السلع المستوردة سواء كانت وسيطة أو نهائية؟ أهم النتائج ارتفاع في نسبة الإنفاق علي الواردات نسبة للناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، وتوصي بعدم الاعتماد علي تصدير المنتجات الأولية وتشجيع وتطوير الصادرات غير النفطية وزيادة القدرة الإنتاجية المحلية.

2- دراسة (لبنى , 2021): تناولت هذه الدراسة دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في السودان واستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومشكلة البحث في إلي أي مدى يلعب القطاع الصناعي دوراً في التنمية الاقتصادية في السودان؟ وهدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلي أن الزيادة في إنتاجية القطاع الصناعي تؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي وتمثلت أهم توصياتها في الاهتمام بزيادة إنتاجية القطاع الصناعي لاثاره الايجابية علي الناتج المحلي الإجمالي

3- دراسة (محمد : 2004): تناولت الدراسة أثر السياسات الصناعية علي تنمية صناعة الدواء في السودان واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ومشكلة البحث: إلي أي مدى نجحت السياسات الصناعية في تطوير قطاع الصناعة الدوائية؟ وتوصلت إلي أن القطاع يعتبر من الصناعات الإستراتيجية لأهمية المنتجات لارتباطه بصحة الإنسان كما يساهم في تحسن موقف ميزان المدفوعات وأوصت الدراسة بأهمية منح امتيازات تفضيلية وتسهيلات للقطاع لتشجيع التصدير خاصة لدول الجوار الإفريقية.

4- دراسة (أبو القاسم: 2017): تناولت الدراسة دور إنتاجية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في السودان تم استخدام منهج التحليل الوصفي ومشكلة البحث ما هو دور إنتاجية القطاع الصناعي نمو الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة، وأهم النتائج إن هنالك علاقة طردية بين إنتاجية القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي، وأن السياسات الحكومية لها دور فاعل في ارتفاع وانخفاض إنتاجية القطاع الصناعي وأن الاهتمام به يؤدي تقليل الواردات، وأوصت الدراسة باهتمام بتمويل مداخلات الإنتاج الزراعي والحيواني لأغراض توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وتنويع منتجات القطاع الصناعي لرفع تنافسية الصناعات وحمايتها من المنافسة والإغراق.

-أوجه الشبه والاختلاف: أنفقت الورقة مع الدراسات السابقة في أهمية دور القطاع الصناعي في التأثير على القطاع الخارجي واستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب الرياضي والإحصائي في تحليل هذا الأثر واختلفت في أنها قامت ببناء نموذجين لمختلفين لقياس أثر القطاع الصناعي على الصادرات ثم الواردات كل على حدا.

2- الإطار النظري:

1.2. مفهوم الصناعة:

الصناعة لها الكثير من التعريفات المتنوعة وان مصدر هذا الاختلاف هو تباين وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية فعرفت المدرسة الحديثة بأنها "الصناعة هي مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانس مطلق" تعرض للعديد من الانتقادات وذلك لعدم إمكانية وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي وذلك من خلال عدم وجود صناعة أو مشاريع تنتج سلع متجانسة بشكل كامل حتى في حالة وجود مشروعان ينتجان سلعة واحدة حتى لو كانت بسيطة (كنعاني، 2010).

عموماً وهنالك ثلاثة مفاهيم (القريشي: 2005م) :

1. المفهوم التاريخي يعرف الصناعة بأنها "إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية.

2 المفهوم الإحصائي فيعرف الصناعة بأنها "تصنيف يعتمد علي نوع النشاط الاقتصادي وهذا المفهوم يقيم روابط بين المجموعات من المنشآت أو الصناعات أو نوع الصناعة

3 المفهوم النظري الاقتصادي فيعرفها بأنها "مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً. المفهوم الشامل والاهم لصناعة فيعتبرها بأنها "تعبير عن كل مادة يجري تغييرها من حالة إلى حالة أخرى وجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك والتي جرت عليها عمليات تغير في تكوينها سواء كانت سلع مصنعة أو نصف مصنعة مهما جرت عليها أو ساهمت فيها أيدي عاملة (مصطفى: 2005م).

2.2. مفهوم النمو الصناعي:

فهم العلاقة بين النمو والتصنيع يتطلب معرفة مفهوم النمو والذي يستخدم كثيراً للدلالة علي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الصناعي مهم في التحولات والتغيرات الهيكلية لأي اقتصاد لأن القطاع الصناعي يمثل القطاع القائد

لعملية التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول لد يؤدي النمو الصناعي إلى تحقيق الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد مما يحدث أثر إيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والنتائج القومي كما يسهم في الرفاهية ويتأثر النمو بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها أثر مباشر في رفع معدلات النمو الصناعي وبالتالي زيادة التنمية الصناعية بتخصيص الموارد في خدمة النمو الاقتصادي والصناعي (أوبكر، 2004).

تنبع أهمية النمو الصناعي في أنه يسهم في تحقيق العديد من المزايا منها زيادة الصادرات وتقليل الواردات وزيادة فرص الاستخدام والتشغيل وفتح مجالات جديدة للعمل وتخفيض الأسعار وإيجاد توزيع عادل للدخل والثروة ويطور الأقاليم عبر إنشاء صناعات بمواقع الإنتاج كمدخل لتوطين الصناعات وإحداث التنمية المتوازنة (محمد ا.، 2004).

كما أنه يعتبر القاعدة الأساسية لتنمية بقية القطاعات في الاقتصاد وخاصة القطاع الزراعي إذ يعتمد علي منتجات القطاع الصناعي كالأليات والأسمدة والمبيدات وكذلك يسهم القطاع الصناعي في تطوير البنى التحتية و تنمية بقية القطاعات الاقتصادية المختلفة (القريشي، 2005).

3.2 مفهوم التجارة الخارجية:

هي عبارة عن كل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة و المعاملات التجارية الدولية فهي عبارة عن عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول وذلك بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل ويرجع أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلي جذور المشكلة الاقتصادية ومشكلة الندرة النسبية وتتمثل في انه ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات نظراً لاختلاف البيئة واختلاف مستوي التكنولوجيا من دولة لآخري وكذلك الحصول علي أرباح من التجارة الخارجية من اجل تحسين الدخل ورفع مستويات المعيشة (حميدة، 2018م).

4.2 أهمية التجارة الخارجية:

1. مكاسب التخصص: تعني بها أن تخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة سواء كان عن طريق الميزات المطلقة أو النسبية فتخصص الدولة بالسلع التي تكلفها اقل وترك السلعة ذات التكاليف المرتفعة بالنسبة لها .

2-مكاسب التبادل : مكاسب التبادل السلعي التي تجنيها الدولة اكبر كلما زاد معدل التبادل الدولي اي حصول الدولة على اكبر عائد من الأموال مقابل صادراتها في التجارة الحديثة أو حصول الدولة على اكبر كمية من السلع مقابل السلع التي تقدمها في نظام التجارة التقليدية (هدسون، 1987).

5.2 سياسات التجارة الخارجية::

1. سياسة إحلال الواردات: يقصد بها إنتاج محلياً ما كان يستورد سابقاً وتعتبر إستراتيجية التصنيع من اجل الواردات أولي الاستراتيجيات التي اتبعتها الكثير من الدول النامية في بداية عملية التصنيع، الدول النامية أعطيت لصناعة السلع الاستهلاكية لان تكلفة إنتاجها محلياً اقل بكثير من استيرادها كسلع نهائية ولقد كان من جراء إتباع هذه السياسة أن تحقق قدر من البناء الصناعي عن طريق توفر المواد الخام الأولية والأيدي العاملة الرخيصة المحلية بحيث تصبح أسعار المنتجات الصناعية المستوردة غير قادرة علي منافسة أسعار السلع الصناعية الجديدة المحلية وكل

ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الصناعية ذات الربحية العالية ويقود ذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الدول لأن مثل هذه الصناعات المحلية لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولا تحتاج إلى عمالة ذات خبرة فنية متقدمة وسوف يؤدي ذلك كله إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأزمة لتمويل التنمية (حميد، 2010).

2. سياسة تشجيع الصادرات: تستخدم الدول هذه السياسة بغرض تشجيع الصادرات أي إقامة صناعات يخصص إنتاجها الصناعي لإغراض تصديرية وتخصيص جزء من هذا الإنتاج لإغراض الاستهلاك المحلي والهدف منها هو زيادة الصادرات الصناعية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية وتنويع مصادر الدخل أي أن هدفها الأساسي هو إنشاء العديد من الصناعات لإنتاج منتجات صناعية تفي باحتياجات السوق الخارجية كمنطلق وهدف أساسي أما في حالة تخصيص جزء من الإنتاج لإغراض الاستهلاك المحلي فيعتبر هدف ثانوي وترتب على هذه الطريقة زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وزيادة النقد الأجنبي (المرجع نفسه، ص 382).

ويتم تشجيع الصادرات عن طريق السياسات التالية:

1. تخفيض الضرائب على الاستثمارات والمشروعات التي تنتج سلع تصديرية مما يقلل تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

2. إعانات التصدير تدفع لمنشأة تعمل في تصدير بهدف تشجيع الصادرات للخارج مثلاً مدفوعات نقدية مباشرة.

3. التعريف الجمركية فيتم خفض الضرائب الجمركية على السلع المشجعة لزيادة الصادرات منها. (هدسون، 1987).

6.2. العلاقة بين نمو القطاع الصناعي والتجارة الخارجية:

النشاط الصناعي مهم للتنمية الاقتصادية للدول لأنه يتضمن سلسلة طويلة ومتنوعة من العمليات الإنتاجية تنتج النمو الاقتصادي عالي من خلاله استخدام الموارد المادية والبشرية بصورة أفضل لذلك دوره فعال مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة في خاصة في الدول، وأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد تأتي من تأمين متطلبات هذه التنمية من المواد الأولية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى تصديرها، وتحقيق التوازن في السوق الداخلية بين العرض والطلب والحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محلياً، بالإضافة إلى أن معظم الصادرات تحتوي على منتجات القطاع الصناعي لذلك فإن نموها يؤثر بصورة إيجابية على نمو التجارة الخارجية لذا نجد معظم الواردات من منتجات القطاع الصناعي التي يصعب إنتاجها محلياً، مما يعني أن نجاح أي تجربة تنمية يتطلب قطاع صناعي قوي يحسن أداء التجارة الخارجية وبالتالي الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي للدولة. (يوسف، 2018)

3- القطاع الصناعي والتجارة الخارجية في السودان:

1.3. تطور القطاع الصناعي السوداني : الصناعة في السودان كانت الصغيرة في عهد الاستعمار الإنجليزي حيث انتشرت بعض الحرف والمهن الصناعية والورش وبعد أكمال خزان سنار وقيام مشروع الجزيرة وزراعة القطن دخلت تطورت الصناعة في بالسودان بدخول صناعة الغزل والنسيج وكذلك توفير البذرة لإنتاج الزيوت و الصابون ومع الحرب العالمية الثانية شجعت الدول صناعة بدائل الاستيراد خاصة الصناعات الغذائية من مطاحن صغيرة وزيوت ومياه ومشروبات غازية والغزل والنسيج التقليدية والمدايع، ومع الاستقلال صدر قانون الميزات المفتوحة لتشجيع الصناعة وتنظيم الاستثمار وذلك لإحداث التنمية الاقتصادية المتوازنة وتوفير فرص العمل داخل القطاع الصناعي بدلاً من تكديسها في القطاع الزراعي وفي عام 1971م تم إجراء أول مسح صناعي وفر قاعدة أساسية للمعلومات الصناعية ساعدت في التخطيط السليم للصناعة وفي عام 1985 قامت العديد من الصناعات الإستراتيجية والأساسية كمشروعات السكر الكبرى في مدن كنانة وسنار وعسلالية (وزارة المالية، 2005)

جدول رقم (1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (2002 – 2020م)

القطاع الصناعي /السنوات	القيمة	المساهمة %	معدل النمو %
2002	35206	23.1	8.1
2003	39	24.2	10.6
2004	4408	25.4	12.9
2005	543	27.8	7.8
2006	58806	28.3	9.5
2007	7034	33	23.2
2008	7040	31.4	5.8
2009	7	24.8	39.3
2010	702	24.5	41.7
2011	7015	26.5	132.7
2012	607	24.6	166.1
2013	61006	21.5	10.4
2014	67194	23.1	10.1
2015	700231	23	4.5
2016	703	20	5
2017	609	20	3.3
2018	7069	21	2.5
2019	84983902	21.4	99.8
2020	42546007	21.8	55.5

المصدر : الموجز الإحصائي لتجارة الخارجية (بنك السودان المركزي)

القطاع الصناعي يشمل قطاعات الصناعة التحويلية، والتعدين، وصناعة السلع الاستهلاكية، وقطاعي الكهرباء والمياه، زاد معدل نموه السنوي في عام 1998 إلى 5.7% إلى 11.4% في عام 1999 بسبب قطاع التعدين و دخول البترول في النصف الثاني من عام 1999 وكان هناك أيضا ارتفاع في نمو الصناعات التحويلية وبحلول العام 2002 ارتفع معدل نمو الصناعة بشكل عام من 81% إلى 10.6% في العام 2003 بسبب ارتفاع نمو الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ من 7.1% في العام 2002 إلى 10% في العام 2003 مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 23.1% إلى 24.1% كما هو موضح في الجدول، في العام 2006 كان هناك ارتفاع في نمو القطاع الصناعي حيث نما بنسبة 9.5% ويعزى ذلك لارتفاع نمو قطاع التعدين والمحاجر وبالرغم من ذلك ظلت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة وكذلك كان هنالك ارتفاع في قطاع الصناعة التحويلية أما قطاع الكهرباء والمياه فقد شهد انخفاضا طفيف في معدل نموه في العام 2007 ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي بشكل ملحوظ حيث قفز معدل نموه إلى 23.2% ويعزى ذلك إلى ارتفاع نمو قطاع التعدين والمحاجر وانخفض معدل نمو الصناعات الأخرى في العام 2008 انخفض معدل نمو القطاع الصناعي بشكل ملحوظ ويعزى ذلك لانخفاض قطاع التعدين والمحاجر بسبب انخفاض البترول وكذلك بسبب الأسباب العالمية ومنها الأزمة المالية في نفس العام في الفترة من عام 2009 - 2012 شهد القطاع الصناعي زيادة في معدلات النمو بشكل ملحوظ ويعزى ذلك إلى ارتفاع القطاعات الفرعية المكونة له بالرغم من انخفاض قطاع النفط في العام 2011 بسبب انفصال الجنوب في الفترة من 2013-2014 شهدت ارتفاع في معدل نمو القطاع الصناعي ويعزى ذلك لارتفاع إنتاج الذهب في الفترة من 2015 - 2018م، أما في العام 2020 فقد انخفض معدل نمو القطاع الصناعي نسبة لانخفاض مساهمة القطاعات الفرعية المكونة له .

2.3. التجارة الخارجية في السودان:

التجارة الخارجية تعبر عن العمليات التجارية التي يتم فيها تداول السلع بين بلدين مختلفين، وقد كان الاقتصاد السوداني وحتى حقبة التسعينات اقتصادا زراعيا بحت يعتمد على الزراعة بشكل أساسي حيث تساهم الزراعة ب 45% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه أكثر من 70% من السكان في معيشتهم وعملهم كما يمثل المصدر الأساسي لصادرات السودان طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات اتسمت اتجاهات الصادرات بالجمود نتيجة لنقص نمو الإنتاج والمتدهور أحيانا ولم تتطور الصادرات ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبرى وكانت موارد الصادرات تتباين من (400 - 600) مليون دولار سنويا خلال تلك الفترة وفي النصف الثاني من التسعينات فشلت الصادرات السودانية في تحقيق المستوى الذي توصلت إليه في السبعينات وكان من أبرز المعوقات والمحددات للصادرات ما يلي :

أولاً : اعتماد على الصادرات الزراعية فقط رقم عدم استقرار الإنتاج الزراعي بسبب تذبذب هطول الأمطار وكوارث الجفاف والتصحر ما ساهم بتراجع إنتاج الزراعة المطرية .

ثانياً : بعض السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادرات وخاصة مثلاً الرخص والتسعير والقيود على هوامش الأرباح ونظام سعر الصرف خاصة بالنسبة لسلع الصادرات الرئيسية التي تعامل بسعر الصرف الرسمي مثل القطن والصمغ .

ثالثاً : السياسات التسويقية مثلاً تسويق سلع الصادرات الأساسية خاصة القطن والصمغ محتكرة لدى مؤسسات عامة وشركات الامتياز التي اتسم أداؤها بالضعف ما تسبب في خسائر المنتجين.

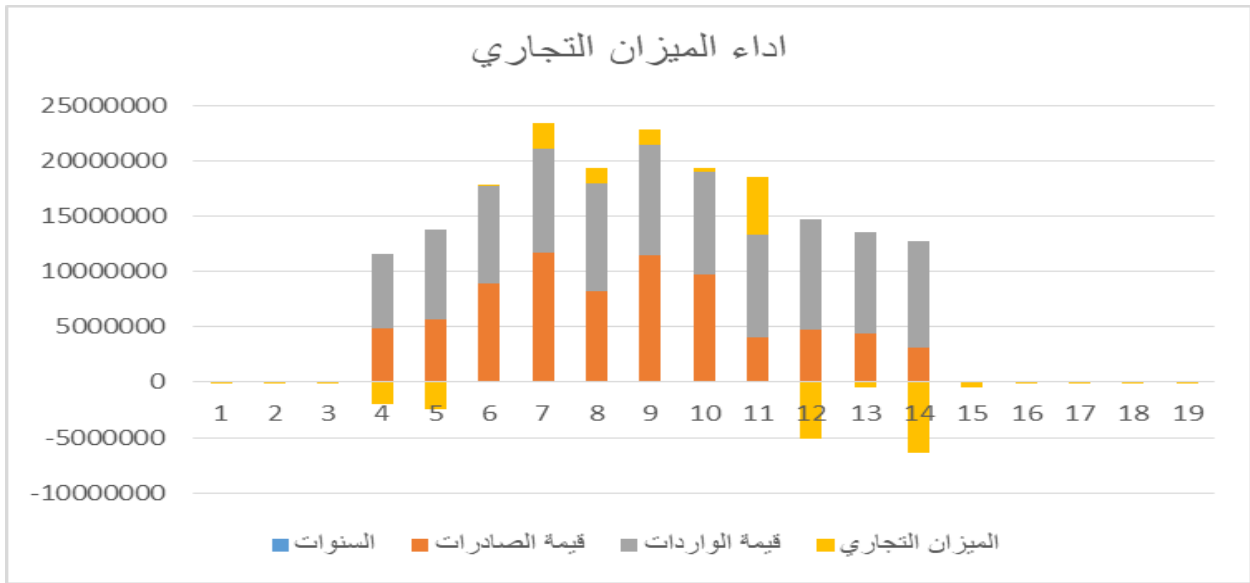
لتحليل الوضع الخارجي للاقتصاد السوداني يمكن النظر إلى الجدول التالي وهو يوضح التجارة الخارجية في السودان من حيث: (الصادرات والواردات وموقف الميزان التجاري).

الجدول رقم (2) يوضح تجارة السودان الخارجية :

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2002	19491	24464	-4973
2003	25422	28819	-3397
2004	37778	40752	-2975
2005	4824278	6756820	-1932542
2006	5656568	8073498	-2416930
2007	8879250	8775457	103793
2008	11670504	9351540	2318964
2009	8257105	9690918	1433813
2010	11404280	10044770	1359510
2011	9688841	9236008	452833
2012	4066499	9230318	5163819
2013	4789732	9918068	-5128336
2014	4350210	9211300	-486109
2015	3169011	9508653	-6339642
2016	30936	83234	-522908
2017	4061	9163	-5102
2018	3484.7	7850.1	-4365.4
2019	3741.6	9290.5	-5549.1
2020	38024	98377	-6035.3

المصدر : (تقارير بنك السودان المركزي)

شكل رقم (1) يوضح أداء الميزان التجاري في السودان لفترة الدراسة (1990-2020م):



المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج الاكسل.

3.3. الصادرات:

تتكون صادرات السودان الرئيسية من البترول ومشتقاته والمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد المصنعة كالسكر والمعادن وأهمها الذهب وتعاني الصادرات السودانية من إختلالات هيكلية أقعدت بها عبر السنين من القيام بدورها بسبب عوامل داخلية وخارجية وتمثلت العوامل الداخلية في عدم الاستقرار والسياسات الخاصة بالصادرات نتيجة لتدخل الحكومي في فتح وحظر الصادرات من فترة لأخرى وخلق حالة من عدم المصداقية للصادرات السودانية في الأسواق العالمية بجانب ذلك لا توجد إستراتيجية واضحة لإزالة كل المعوقات التي تعترض تنمية وتطوير وتنويع الصادرات السودانية بسبب تداخل الاختصاصات بين الجهات المهتمة بعمليات الصادر. أما في مجال العوامل الخارجية مثل ارتفاع الرسوم والسياسات الاقتصادية وضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية اثر سلبيا على أداء الصادر وخاصة السياسات المرتبطة بالضرائب والرسوم وأسعار الصرف لأهمية هذه السياسات في استقرار قطاع الصادر إضافة لضعف التمويل فعدم توفر التمويل الكافي للصادرات السودانية من البنوك شكل عقبة كبرى لتقدم الصادرات وزيادتها (حميدة , 2018) .

منذ العام 1999 أصبح البترول ومشتقاته من أهم الصادرات السودانية فلغت في الفترة من 2000 - 2011 حوالي 80% من جملة الصادرات السودانية الأمر الذي زاد من حدة ارتباط التوازنات الداخلية والخارجية بأداء الصادرات النفطية وبعد العام 2011 انفصال الجنوب وخرجت صادرات النفط من الصادرات السودانية مما اثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية ككل كما شكلت صادرات الذهب نسبة 31.6% من إجمالي الصادرات و43.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 2012-2015 مما يوضح خروج السودان من الزيادة في الصادرات النفطية التي كانت تشكل الوزن الأعلى في خارطة الصادرات السودانية إلا أن زيادتها يعتبر ببسيطة مقارنة مع بقية الدول كما أن معظم الصادرات السودانية تعتبر المواد الخام غير المصنعة مما يقلل من القيمة المضافة لهذه الصادرات (تقارير بنك السودان المركزي).

4.3. الواردات

واردات السودان الأساسية هي مواد الغذائية والمصنوعات والآلات والمعدات والمواد الخام والمواد الكيميائية ووسائل النقل والمنسوجات والمشروبات والتبغ نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات السودانية في حالة تزايد مستمر حيث ازدادت قيمة الواردات السودانية إلى 407 مليار دولار في العام 2004م بزيادة قدرها 562 مليار دولار عن قيمة الواردات في العام 2009م. وكانت نسبة الزيادة 165% . وفي العام 2008م ازدادت الواردات في السودان بمعدل 129% عن قيمة الواردات في عام 2004م حيث بلغت حوالي 9.35 مليار دولار ومن ثم انخفضت الواردات السودانية مرة أخرى من حوالي 10 مليار دولار في العام 2010م إلى حوالي 9.2 مليار دولار في العام 2011م بنسبة انخفاض بلغت حوالي 8% مع ملاحظة ارتفاع طفيف في حجم الواردات خلال العام 2013م بسبب ارتفاع واردات البترول ومنتجاته نتيجة لاعتداءات دولة جنوب السودان على حقول منطقة هجليج السودانية عدا ذلك ظل حجم الواردات في حدود 9.4 مليار دولار في المتوسط . إلى أن ارتفعت مرة أخرى خلال الأعوام من 2018م - 2020م ويعزى ذلك إلى عدة أسباب منها ضعف الإنتاج المحلي وعدم كفايته . (تقارير بنك السودان المركزي) .

5.3. الميزان التجاري

الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية محددة وله ثلاثة حالات أما أن يكون في حالة فائض ويتم ذلك إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات أو يكون في حالة عجز وذلك إذا قيمة الصادرات أقل من الواردات أو يكون في حالة توازن وذلك في حالة تساوي الصادرات مع الواردات كما ظل أداء الميزان التجاري في السودان أحد أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية في السودان حيث لم يشهد حالة توازن أو فائض في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الفترة من 2012-2020 كما يتضح ذلك من الجدول وهذا بدوره قاد إلى الضغط على العملة المحلية مما أدى إلى تدهورها من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ أنه قد طرأ تحول كبير في الميزان التجاري حيث شكل فائضاً قدره 254 مليون دولار في عام 2000 مقارنة بعجزه في عام 1999 أي بتحسين قدره 888.8 مليون دولار بما يعادل 140% ويعزى التحسن في الميزان التجاري لارتفاع عائدات الصادرات البترولية وبدء تصدير مشتقاته لأول مرة خلال العام 2000 بالرغم من تراجع الصادرات غير البترولية . وفي العام 2001 حدث عجز في الميزان التجاري مرة أخرى بسبب تراجع الصادرات وزيادة الواردات وظل الميزان التجاري في حالة عجز خلال تلك الفترة إلى أن جاء عام 2007-2008 حيث حقق فائض وذلك بسبب ازدياد حصيلة الصادرات النفطية وغير البترولية في الفترة من عام 2009-2012 حقق ميزان المدفوعات فائضاً وذلك الارتفاع حصيلة الصادرات في الفترة من عام 2013-2020 عاد العجز مرة أخرى في الميزان التجاري بسبب انخفاض حصيلة الصادرات وزيادة الواردات .

6.3. مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (3) يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 1990-2001 م

السنة	إنتاجية القطاع الصناعي	الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة %	معدل النمو	المساهمة في النمو
1990	14535	110110.7	13.2	-12.8	-168.96
1991	22218.8	192660.5	11.5	4.3	49.45
1992	50394	421818	12	-6.1	-73.2
1993	108005	948448	11.3	8.8	99.44
1994	231300	1881289	12.3	11	135.3
1995	488711.2	4049739.4	12	10	120
1996	1389107.2	10478137.2	13.2	-20	-264
1997	1773960.6	16137370.6	11	45.4	499.4
1998	35254550.8	21935910	16	-8.75	-140
1999	3947734.3	2758814.4	14.6	37.8	551.88
2000	7944799	33770571	23.5	-17.2	-404.2
2001	7934916	40658558	19.5	0	0

المصدر (التقارير المختلفة لبنك السودان المركزي)

مساهمة إنتاجية القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 نسبة 13.2 % في العام 1991 انخفضت مساهمة القطاع الصناعي إلى 11.5 % ويرجع ذلك إلى سياسة التخصيص التي قامت بها حكومة البعض القطاعات الإنتاجية أما في العام 1992 زادت مساهمة القطاع الصناعي إلى 12% وفي هذه الفترة اتجه الاقتصاد إلى حرية حركة عناصر الإنتاج وفي عام 1993 انخفضت مساهمة القطاع الصناعي إلى 11.3 بسبب سياسة التحرير الاقتصادي إما في العام 1994 زادت إنتاجية القطاع الصناعي بسبب إدخال التقنيات الحديثة في عام 1997 انخفضت مساهمة القطاع الصناعي إلى 11% ويعزى ذلك إلى سياسات توحيد سعر الصرف أما في العام 1998 ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي إلى 16% وفي العام 2000 ارتفعت إنتاجية القطاع الصناعي بسبب دخول المنتجات البترولية (ابو القاسم , 2017)

4- الدراسة التحليلية: أثر نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية:

يتضمن هذا الفصل الدراسة التحليلية لقياس تأثير نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية في السودان باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي وطريقة المربعات الصغرى العادية وتم إجراء التحليل الاقتصادي والإحصائي والقياسي لهذه المتغيرات، وتوضيح وعرض أهم النتائج التي توصل إليها لقياس تأثير نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية في السودان في الفترة من (1990 - 2020 م).

4.1. جمع البيانات وتحديد نموذج الاقتصاد القياسي :

جدول رقم (4) يوضح بيانات الدراسة المستخدمة لتقدير النموذج الاقتصادي ,وهي بيانات السلاسل الزمنية لكل من الصادرات والواردات (المتغير التابع) والقطاع الصناعي , تمويل القطاع الصناعي , تمويل الصادرات , تمويل الواردات (المتغيرات المستقلة) .

years	YE	EF	XIN	XINF	YM	EM
1990	333.7	216	633	176	374000	22
1991	305	257	722	277	305000	28
1992	365.9	570	863	455	319300	37
1993	456.7	1154	806	827	417300	43
1994	546.7	2236	862	1840	535600	105
1995	576.2	3947	666	2726	1184471	123
1996	620.3	6643	772	6385.4	1504387	1705
1997	594.2	8387	922	7284.3	1579716	858
1998	595.7	8114	955	8908	1924649	325
1999	780.1	8359	1138	7184	1414949	1519
2000	1806.7	16839	2840.6	8343	1552738	1125
2001	1698.7	21832	3366.5	16445	2300960	4107
2002	1949.11	232683.5	4009	254080	2446384	260757.4
2003	2542.17	275990	3975.3	295180	2881915	654090
2004	3777.75	291920	4356.9	400850	4075230	1313550
2005	4824.3	421140	4736	637110	6756820	2012530
2006	5656.6	356171	5403.7	938534	8073498	2328267
2007	8879.2	282379	6574.5	1392474	8775457	2743684
2008	11670.5	278033.1	6493.52	1683210	9351540	2908366
2009	8257.1	438391	7127.84	1710826	9690918	3120246
2010	11404.3	403677.2	7447.87	1913288	10044770	3017946
2011	9655.7	685564	7193.95	2481039	9236010	2374597
2012	4066.5	909514.5	5933.72	3914620	9230320	2261211
2013	7086.2	1196965	6516.84	6074581	9918070	2374722
2014	4454	1488855	6412.7	6690727	9211300	1630847
2015	3169	1383122	6833.76	7656904	9508650	1442100
2016	3093.6	1538986	7280.46	8942781	8310607	2685972

2017	4100.4	3452475	7481.02	16359506	9133668	3234087
2018	3484.7	10626285	7688.8	37190600	7850081	3305624
2019	3734.657	16306198	7572.18	45404051	9290528	3624096
2020	38024	38853040	7775.45	74491671	9837676	3844735

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

2.4. توصيف النموذج:

يتضمن نموذج قياس تأثير نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية في السودان متغيرات يتم تحديدها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في المتغيرات التالية :

- 1 / المتغيرات المستقلة: إنتاجية القطاع الصناعي وتمويل القطاع الصناعي، وتمويل الصادرات، وتمويل الواردات.
- 2 / الصادرات والواردات : وهذه تمثل المتغيرات التابعة للنموذجين .

3.4. الانحدار: لتقدير تأثير نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية خلال الفترة من: (1990 – 2020م) وجب علينا دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد: باستخدام المنهج القياسي لتقدير اثر نمو القطاع الصناعي (المتغير المستقل) على التجارة الخارجية (المتغير التابع) وذلك من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من اجل تحليل واختبار العلاقة.

4.4. تقدير نموذج تأثير نمو القطاع الصناعي على التجارة الخارجية: قبل تقدير معالم النموذج لابد من اختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من أنها لا تواجه السلاسل الاقتصادية ناتجة من عدم استقرار السلسلة . اختبار سكون واستقرار السلسلة : اختبار ديكي فولر المعدل : مضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية يساوي الواحد فان هذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يؤدي إلى عدم استقرار بيانات السلسلة . تتم صياغة ديكي فولر وفق للفروض التالية :

$$Y_t = 1 + U_t$$

حيث ان :

Y_t : المتغير الذي يجري عليه الاختبار.

P : الخطأ المعياري للمعادلة المقدرة

U_t : المتغير العشوائي

ومن ثم اختبار الفرض العدم والفرض البديل وذلك وفقاً للفرضيات التالية :

يعني أن بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة $H_0 : P = 1$

يعني أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة $H_1 : P > 1$

قيمة الديكي فولر المحسوبة فإذا كانت اكبر من الجدولية عند مستوى المعنوية فهذا يعني أننا سوف نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بان بيانات السلسلة الزمنية مستقرة ولا تعاني من جذر الوحدة والعكس صحيح .

جدول رقم (5) يوضح اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات السلسلة:

المتغير	قيمة ديكي فولر	القيمة المقابلة ل5%	مستوى الاستقرار
XIN	-4.70091	-2.967767	الاصل
XINF	-3.481657	-2.96776	الفرق الثاني
EF	11.150097	-2.96767	الاصل
XFM	-10.26039	-3.580623	الفرق الاول

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

يشير الجدول أعلاه إلى نتائج الاستقرار والسكون لمتغيرات النموذج: إستقرار متغير الصناعة عند الأصل واستقرار متغير تمويل الصناعة عند الفرق الثاني، وإستقرار متغير تمويل الصادرات عند الأصل، وإستقرار متغير تمويل الواردات عند الفرق الأول.

5.3. تقدير النموذج: تم عمل نموذجين النموذج الاول متعلق بالواردات والنموذج الثاني متعلق بالصادرات.

اولاً : النموذج المقدر للواردات وعلاقتها ب نمو القطاع الصناعي:

$$Y_m = C + X_{in} + X_{inf} + X_{fm} + u$$

Y_m : قيمة الواردات

C : القاطع الذي يشير إلى المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع غير المتغيرات المستقلة

X_{in} : انتاجية القطاع الصناعي

X_{inf} : التمويل الممنوح للقطاع الصناعي

X_{fm} : التمويل الممنوح للواردات

نتائج تقدير النموذج:

نتائج اختبار الفرضيات:

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار الفرضية للواردات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	44326.08	405847.1	0.109219	0.9138
XIN	857.4123	189.1328	4.533387	0.0001
XINF	-0.0338	0.014506	-2.33021	0.0275
XFM	1.262284	0.408615	3.089174	0.0046

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

جدول رقم (7) يوضح ايضاً نتائج تحليل النموذج :

F-statistic	Durbin-Watson stat	S.E. of regression	Adjusted R-squared	R-squared
140.4787	0.809685	1015754	0.933101	0.939791

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

المعادلة المقدرة هي :

$$YM = 44326.0818788 + 857.412280457 * XIN - 0.0338017767162 * XINF + 1.26228372365 * XFM$$

تقييم النموذج :

أولاً: المعيار الاقتصادي:

توجد علاقة طردية بين إنتاجية القطاع الصناعي والواردات فكلما زاد إنتاج القطاع الصناعي أدى ذلك إلى زيادة واردات السلع الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج، و زيادة إنتاج القطاع الصناعي تزيد الدخل وبالتالي زيادة الواردات وفقاً للنظرية الاقتصادية، وأيضاً هنالك علاقة عكسية بين تمويل القطاع الصناعي والواردات كلما زاد تمويل القطاع الصناعي تزيد إنتاجه وينتج سلع بديلة للواردات مما ينقص الواردات، وأيضاً علاقة طردية بين تمويل الواردات فزيادة التمويل بمقدار جنية يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار (1.262283) .

ثانياً المعيار الإحصائي : مهم لمعرفة هل المعاملات المقدرة معنوية أم لا وهل النموذج ككل معنوي أم لا ؟

1 / اختبار T و اختبارات المعنوية الفردية أكدت أن بعض معاملات النموذج معنوية مثل القاطع وتمويل الصناعة بينما بقية المتغيرات المستقلة غير معنوية وذلك عند درجة دلالة إحصائية {0.05} في حالة اختبار ذو ذيلين حيث وجدت أن قيمة T الجدولية تساوي {2.056} حيث أن: n=30 و k=4. وكذلك إذا كان الاختبار ذو ذيل واحد عند مستوى دلالة إحصائية {0.01} فإن قيمة T الجدولية تساوي {2.779} وهي تؤكد نتيجة الاختبار ذو ذيلين إن هنالك معاملات معنوية وأخرى غير معنوية، نجد أيضاً أن معامل التحديد المتعدد يساوي 0.93 وهذا يعني أن 94 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة وأن 6 % فقط تفسر بواسطة البواقي ونجد أيضاً أن معامل التحديد المعدل يساوي أيضاً 0.93 وفي العادي أو الطبيعي يجب أن يكون أقل من معامل التحديد المتعدد ويقرب من عند زيادة درجات الحرية.

2- اختبار F (يستخدم لاختبار معنوية النموذج ككل: النتائج السابقة نجد ان قيمتها تساوي $F = 140$ لذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بمعنوية النموذج وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع).

ثالثاً : معيار الاقتصاد القياسي

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة الارتباط الخطي المتعدد :

قيمة دربن واتسون تساوي 0.80 مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب أي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ونلاحظ أيضاً أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حيث تم إيجاد مصفوفة الارتباط للنموذج، مشكلة الارتباط الخطي لا تمثل مشكلة كبيرة حيث أنها مشكلة عينة يمكن معالجتها عن طريق زيادة حجم العينة . أما مشكلة الارتباط الذاتي قام الباحث بمعالجتها عن طريق طريقة أدراج المتغير التابع للفترة السابقة (-1) مع المتغيرات المستقلة.

ثالثاً : نموذج تقدير الصادرات :

$$YE = IN + INF + EF + U$$

YE : قيمة الصادرات .

IN : انتاجية القطاع الصناعي .

INF : التمويل الممنوح للقطاع الصناعي .

EF : التمويل الممنوح للصادرات .

U : المتغير العشوائي .

جدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار نموذج الصادرات:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1316.89	646.6464	-2.0365	0.0516
IN	1.465083	0.151239	9.68718	0
INF	-0.00098	9.63E-05	-10.1388	0
EF	0.00257	0.000197	13.04547	0

E-Views المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج.

جدول رقم (9) يوضح أيضاً نتائج اختبار النموذج :

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Durbin-Watson stat	F-statistic
0.937715	0.930794	1847.001	1.6288	135.4972

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

و المعادلة المقدرة هي :

$$YE = -1316.89279591 + 1.46508316903*IN - 0.000976120508415*INF + 0.00256975857976*EF$$

تقييم النموذج :

المعيار الاقتصادي:

وجود علاقة طردية بين إنتاجية القطاع الصناعي والصادرات أي كلما زاد إنتاج القطاع الصناعي أدى ذلك إلى زيادة الصادرات، كذلك وجدت علاقة عكسية بين تمويل الصناعة والصادرات فإشارة المعامل مخالفة لنظرية الاقتصادية، وهنالك علاقة طردية بين التمويل الممنوح للصادرات وزيادة الصادرات فإذا زاد تمويل الصادرات بجنيه فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الصادرات ب 0.002570.

المعيار الإحصائي:

أما بالنسبة لاختبارات المعنوية الفردية توضح أن معامل واحد فقط هو المعنوي وهو القاطع أما بقية المعاملات غير معنوية بينما اختبار النموذج ككل معنوي أي أن قيمته 135 وهذا يعني أن التباين في المتغير التابع المفسر بواسطة المتغيرات المستقلة أكبر من التباين المفسر بواسطة البواقي . وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.93 وهذا يعني أن 93 % من التباين في المتغير التابع يفسر بواسطة المتغيرات المستقلة و 7 % من التباين في المتغير التابع يفسر بواسطة البواقي، وكذلك قيمة الدربن واتسون تساوي 1.62 هذا يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرات المستقلة، أما مشكلة الارتباط الذاتي تم معالجتها أيضاً عن طريق طريقة إدراج المتغير التابع للفترة السابقة (1-) مع المتغيرات المستقلة.

5- مناقشة النتائج:

أهم نتائج الجانب النظري التحليلي:

- 1- تظهر الدراسة أن التمويل الممنوح للقطاع الصناعي منخفض جداً في الفترة من (1990-1997م)، بدا في التزايد الا انها نسب منخفضة مقارنة مع التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى.

2 تشير البيانات لارتفاع نسبة الأنفاق على الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان مما يعني ازدياد الطلب على الاستيراد وضعف المقدرة الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي لذا لم تنجح سياسة إحلال الواردات في السودان، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من الجهد لتطوير وتوسيع الصناعة المحلية.

3 التمويل الممنوح للصادرات منخفض مما يدل على ضعف السياسات المستخدمة لتشجيع الصادرات في السودان بالرغم من أن هذه السياسة لها دور فعال وناجح وتزيد فعاليتها في حالة الدول التي تواجه طلب أجنبي أكثر. وتحتاج أيضاً إلى تنويع في الصادرات.

4. خصائص الصادرات السودانية تميزها بالتركز السلعي واعتمادها على تصدير المواد الخام والأولية وتترتب على هذه الخواص أثراً سلبية من أهمها عدم استقرار الدخل من الصادرات وقلة عوائد هذه الصادرات.

أهم نتائج الجانب القياسي:

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة أما الاختبار الثاني هو اختبار العلاقة بين نمو القطاع الصناعي والتجارة الخارجية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك لمعرفة اثر المتغيرات التفسيرية في النموذج على التجارة الخارجية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ممثلة في القطاع الصناعي وتمويل القطاع الصناعي وتمويل الصادرات وتمويل الواردات والمتغير التابع التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات . إذ تؤثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بنسبة 93 % والمتبقي (7%) يمكن إرجاعها للمتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج أو البواقى، مما يؤكد صحة اختبار الفرضية فكلما زاد نمو القطاع الصناعي كلما أدى ذلك إلى زيادة الصادرات وخصوصاً الصادرات الصناعية أما بالنسبة لعلاقة نمو القطاع الصناعي والواردات فهي علاقة نجدها في بعض الأحيان ايجابية وأخرى سلبية ، ايجابية في حالة مساهمة القطاع الصناعي في إنتاج سلع بديلة للواردات من اجل تقليل الواردات وسلبية في حالة نمو القطاع الصناعي حيث انه يؤدي الى زيادة الدخل وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الواردات نسبياً للعلاقة الطردية التي تجمع بين الدخل والواردات.

2 سياسات التمويل لها دور فعال في ارتفاع وانخفاض نمو القطاع الصناعي فكلما كانت السياسات التمويلية في صالح القطاع الصناعي كلما أدى ذلك إلى نمو هذا القطاع وتطوره والعكس صحيح ولكن نجد في السودان أن نسبة التمويل الممنوح للقطاع الصناعي منخفضة بالإضافة إلى أن شروطه معقدة وتمتاز بعدم المرونة .

3. سياسات التجارة الخارجية لها دور مهم جداً في نمو التجارة وخصوصاً سياسة تشجيع الصادرات حيث ان زيادة التمويل الممنوح لقطاع الصادرات يؤدي الى دعم هذا القطاع وتطوره.

التوصيات:

- 1- ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي باعتباره مهم وحيوي في زيادة التنمية الاقتصادية.
- 2- ضرورة زيادة التمويل الممنوح للقطاع الصناعي لأجل زيادة المساهمة في التجارة الخارجية.
- 3- تشجيع الاستثمارات داخل هذا القطاع من اجل المساهمة في إنتاج سلع تصديرية وبيع بديلة للواردات .

- 4- ضرورة تخفيض الضرائب والجمارك لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.
- 5- دعم استيراد السلع الرأسمالية من أجل زيادة مساهمة قطاع الصناعي في زيادة الإنتاج .
- 6- ضرورة القيام بتعديلات اقتصادية هيكلية لزيادة صادر المواد المصنعة بدل من السلع الأولية.

6- قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب والمراجع:

- 1- جون هدسون، ترجمة: محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 2010 م
- 2- عبد الكريم، عبد العزيز، رشا هاشم، التخطيط الصناعي، جامعة الموصل، العراق، 1989م.
- 3- عبد الله الشيخ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، 1988م.
- 4- عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، 2001م.
- 5- عثمان السيد، الاقتصاد السوداني، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، أم درمان، 1998م.
- 6- مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، جامعة البلقاء، عمان، الأردن 2002م.
- 7- مورخاي، كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007م.

ثانياً: الرسائل والأوراق البحثية:

- 1- سالي حميدة، أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات علي النشاط الاقتصادي في السودان : دراسة تطبيقية علي شركة جياذ للسيارات المحدودة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم اقتصاديات التنمية جامعة الجزيرة، السودان، 2018م.
- 2- لبنى الفاتح الشاذلي، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في السودان، دراسة تطبيقية على سكر شركة كنانة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد . جامعة أفريقيا العالمية، السودان، 2021 م .
- 3- يوسف محمود، دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الصناعي وحجم المستوردات الصناعية، سوريا، 2018م.
- 4- محمد حبيب أبو بكر ، أثر السياسات الصناعية على تنمية الدواء في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم، 2004م.

ثالثاً : التقارير:

- 1- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي أعداد مختلفة للفترة من (1990-2020م).
- 2- تقرير لمركز البحوث والاستشارات الصناعية 2020م.
- 3- تقرير لوزارة الصناعة يونيو 2020م.